

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب  
النائب ياسين العياري  
عضو لجنة التونسيين بالخارج  
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي  
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 216 / 2018

تونس في 23 ماي 2018

سؤال كتابي إلى وزير المالية بمعنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي  
لمجلس نواب الشعب.

### الموضوع: حول مراقبة الضرائب للرياضيين المحترفين

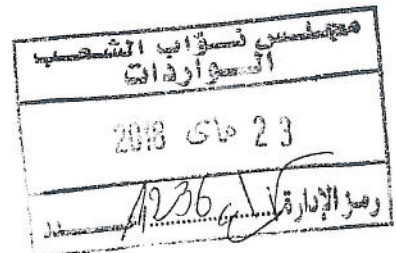
سيدي الوزير، تحية واحتراما،

أما بعد،

الرجاء التفضل بتبيين إن كانت مصالحكم تراقب ضريبيا الرياضيين المحترفين

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير، أسمي عبارات التقدير

النائب  
ياسين العياري  
الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب  
ياسين العياري



571

13 | نوفمبر 2018

من وزير المالية  
إلى  
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب الواردات
13 نوفمبر 2018
AAAB
الإدارة العامة للاداءات

**الموضوع :** حول الإجابة على سؤال كتابي موجه من نائب مجلس نواب الشعب.  
**المرجع:** مراسلتكم عدد 1056 بتاريخ 31 ماي 2018.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن السيد النائب ياسين العياري الموجه إلى السيد وزير المالية والمتعلق بمسألة تولى مصالح الجباية تفعيل أعمال المراقبة الجبائية بالنسبة للرياضيين المحترفين، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تولت مصالح المراقبة في عديد المناسبات إخضاع الرياضيين المحترفين إلى عمليات مراجعة جبائية شملت الضريبة على الدخل كما شملت معالم التسجيل وقد أفضت إلى إبرام صلح أحيانا أو إصدار قرارات توظيف إجباري أحيانا أخرى.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه عملا بأحكام الفقرة III من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تستوجب الضريبة على الدخل المستحقة على المرتبات والأجور والإيرادات العمرية بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية خصما إجباريا من المورد يقوم به المؤجر أو الملتزم بدفع الإيرادات أو الجرايات المستقر أو المقيم بالبلاد التونسية.

وعلى هذا الأساس، تتولى الجمعيات الرياضية القيام بالخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية المدفوعة للرياضيين المحترفين إذا كان هؤلاء الأشخاص يتمتعون بصفة إجراء بالاعتماد على علاقة التبعية التي تربط الأجير بالمؤجر.

Avenue 49 Med. Fekher 1107 Tunis  
81 401 409  
www.impots.finances.gov.tn  
81 790 297  
81 791 410  
81 791 411  
81 791 412  
81 791 413  
81 791 414  
81 791 415  
81 791 416  
81 791 417  
81 791 418  
81 791 419  
81 791 420  
81 791 421  
81 791 422  
81 791 423  
81 791 424  
81 791 425  
81 791 426  
81 791 427  
81 791 428  
81 791 429  
81 791 430  
81 791 431  
81 791 432  
81 791 433  
81 791 434  
81 791 435  
81 791 436  
81 791 437  
81 791 438  
81 791 439  
81 791 440  
81 791 441  
81 791 442  
81 791 443  
81 791 444  
81 791 445  
81 791 446  
81 791 447  
81 791 448  
81 791 449  
81 791 450

هذا ونفيد الجنب بآن النظام الجبائي التونسي مبني على التصريح التلقائي بممارسة النشاط وبالمداخيل والأداءات المستوجب دفعها، وفي المقابل ولتحقيق العدالة الجبائية منح المشرع لمصالح الجبائية آليات الرقابة الضرورية لمقاومة التهرب الجبائي وضبط المداخيل الحقيقية للمطالبين بالأداء وإعادة ضبط الأداء وتصحيح التصاريح بالاستناد إلى المعطيات المتوفرة لديها وباعتماد القرائن القانونية والفعلية والمقارنات مع معطيات تتعلق بالاستغلالات أو مصادر دخل أو عمليات مماثلة.

وفي هذا الإطار تتولى مصالح الجبائية القيام بالمراقبة الميدانية للثبوت من مدى إحترام المطالبين بالأداء لواجباتهم الجبائية المتعلقة بمسك المحاسبة وبالفوترة كما تقوم بصفة دورية بتحيين السجل الجبائي وذلك من خلال عمليات المسح الجغرافي للنسيج الجبائي يتم من خلاله الوقوف على عدد وهوية الأشخاص الناشطين بدون تصريح بالوجود وعناوينهم.

كما تتولى القيام بتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح وإجراء المراجعات الجبائية الأولية والمعقدة غير انه لا يمكن إخضاع كل الناشطين لمراجعة جبائية دفعة واحدة ولا استهداف قطاع نشاط بعينه.

من جهة أخرى تجدر إفاذتكم بآن عمليات المراجعة المعقدة تتم بناء على برنامج مراجعة يضبط على أساس مقاييس موضوعية تحدد المخاطر الجبائية بحسب درجة أهمية كل منها. هذا وقد وضعت وزارة المالية تطبيقا إعلامية تقوم باختيار الملفات التي يتم إخضاعها لمراجعة جبائية معقدة بناء على تحليل المخاطر استنادا لعدد المعايير.

والسلام

وزير المالية

محمد رضا شوم